الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في (العوامل والمعمولات) في كتاب قواعد المطارحة في النحو

أ. د. فاطمة بنت عبدالرشيد بن محمد عبدالله

الأستاذ بقسم النحو والصرف

كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

ملخص البحث

يُعنى البحث بالآراء التي لم يوافقها ابن إياز في (العوامل والمعمولات) في كتابه: قواعد المطارحة في النحو، وجمعها والوقوف عليها، ومناقشتها؛ لمعرفة موقفه من رأي جمهور النحاة، فهو بين مؤيد، ومعارض، ومحايد، ويهدف البحث إلى الكشف عن رأيه، وحججه، وعلله، وسبب معارضته إن كان عائدًا إلى الحكم النحوي، أو تعليله، مع ذكر الأدلة السماعية والقياسية التي ساقها ابن إياز في كتابه، وتخريجها من مظانها، وذكر وجه الاستشهاد بها عنده، مع بيان المصطلحات التي استخدمها ابن إياز في الإشارة إلى عدم الموافقة لتلك الآراء، وانتهى البحث إلى نتائج منها: قد يخالف ابن إياز رأي جمهور النحاة، ويذهب مذهب القلة منهم، لم يكن ابن إياز مبتدعًا في رأيه.

الكلمات المفتاحية: آراء، العوامل والمعمولات، قواعد، المطارحة، ابن إياز.

Abstract

The research deals with opinions that Ibn Iyaz disagrees with (active and passive elements) in his book: *Qawaid Almutaraha fi Annaho*, collecting, identifying and discussing them to know his position on the opinions of the majority of scholars as he stood as a supporter, an opposer, and neutral. The search aims to reveal his opinion, arguments, reasoning, and the reason of his disagreements and their reasons if they can be referred to syntactical rule, or its explanation, and to mention the auditory and normative evidence presented by Ibn Iyaz in his book, to deduce them from their most likely locations, and to cite them, and to describe the terms used by Ibn Iyaz in referring to disagreement with those opinions. The research concluded with several results some of which are: Ibn Iyaz may disagree with the opinions of the majority of scholars, and adapt that of the minority of them, Ibn Iyaz was not creative in his opinion.

Keywords: opinions, active and passive elements, *Qawaid*, *Almutaraha*, Ibn Iyaz.

المقدمة:

كتاب قواعد المطارحة في النحو لابن إياز، من الكتب التي تناول الكثير من القضايا النحوية، والصرفية، على حدٍّ سواء، وبشكل واسع، غير أن النحو وقضاياه قد أغلب وكثر فيه، وهذا الكتاب من الكتب التي لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث رغم أنه متناولٌ للكثير من القضايا المختلف حولها، والتي ينقلها المؤلف بدقة، معزوة في الأغلب الأحيان لأصحابها، مناقشًا لها بالدليل، فالكتاب يزخر بالشواهد التي اهتم ابن إياز بها كثيرًا، وظهرت في هذا الكتاب شخصية ابن إياز بوضوح، فلم يقف فيه موقف الناقل، بل كان يؤيد، ويرفض، ويرجح، ويقوي، ويضعف...، وكل هذا من سمات منهجه في الكتاب، وقد سبق لي أن درست هذا المنهج(١) الذي تميز فيه ابن إياز من حيث النقل، والشرح، والتفصيل، والتحليل، والتعليل؛ ولكل ما سبق اخترت هذا الموضوع بالدراسة، وجمع الآراء التي لم يوافقها في العوامل والمعمولات، والنظر في أصل عدم الموافقة، والأساس الذي اعتمد عليه ابن إياز في موقفه مما يعرضه، وتناول البحث نظرية العامل والمعمول في كتاب ابن إياز؛ لأن هذه النظرية من أولى الركائز التي قام عليها النحو العربي، وكانت ولا تزال مصب جدال واسع بين النحاة، ولا شك أنها نظرية عربية أصيلة وُلدت في بيئة عربية وإن تأثرت فيما بعد بالفلسفة – كما سيأتي–

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في موقف ابن إياز من الآراء التي ساقها في كتابه قواعد المطارحة في النحو، فهو بين مؤيد، ومعارض، ومحايد، واعتراضه كان واضحًا، ومعللاً في الأغلب، ولم يكن هذا الاعتراض منصبًا على الحكم النحوي فحسب، بل قد يكون موافقًا على الحكم ورافضًا للعلة التي كان من أجلها الحكم، والبحث يكشف عن سبب عدم موافقة ابن إياز بناء على منهجية البحث.

(١) انظر: عبدالله، فاطمة عبدالرشيد، سمات **منهج ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو** (العراق: مجلة سر من رأى، ٢٠٢١)

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من مشكلته:

الفرضية الأولى: يهتم كتاب قواعد المطارحة في النحو بالقضايا، والآراء، والخلافات النحوية بشكل مفصل قد يكون متداخلاً إلى حدٍّ كبير، يصعب على القارئ فيه الفهم، وكان لابن إياز دور النقل، والتصنيف، والتحليل، والنقد.

الفرضية الثانية: لابن إياز رأيٌ خاصٌ به، قد لا يكون ابتداعًا منه؛ لكنه يخرجه بصورة خاصة به؛ فتتعدد صور عدم موافقته لرأي ما؛ إذ قد تكون عدم موافقة على الحكم، أو العلة منه.

أسئلة البحث:

يجيب البحث عن تساؤلاته

١- ما موقف ابن إياز من الآراء النحوية لجمهور النحاة من حيث الموافقة والمخالفة؟

٢- ما موقف ابن إياز من رأي القلة من النحاة الذين خالفوا الجمهور؟

٣- كيف أشار ابن إياز إلى عدم موافقته للرأي النحوي؟

٤- ماهي طريقة ابن إياز في طرح رأيه؟

٥- هل تعود عدم الموافقة عند ابن إياز إلى الحكم النحوي، أو إلى العلة من الحكم؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن موقف ابن إياز من رأي جمهور النحاة في (العوامل والمعمولات) ويسلط الضوء على ما رده ابن إياز من هذه الآراء بعرض رأيه وأقواله، والوقوف على حججه، ومعرفة إن كان ابن إياز مبتدعًا في آرائه، وصور عدم موافقته، وأصل عدم الموافقة أعائد على الحكم النحوي، أم عائد على العلة من الحكم.

مصطلحات البحث:

من مصطلحات البحث: الآلات والعوامل، المعمولات، غير لازم، فيه نظر؛ فجعل النحاة الآلة هي العامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب، والمعمول هو اللفظ الذي أثر فيه العامل، وسيأتي بيانها في مباحث البحث؛ كما أن عدم موافقة ابن إياز

للرأي النحو قد لا تكون صريحة؛ فيذهب إلى استخدام بعض المصطلحات نحو، غير لازم، وفيه نظر كما سيأتي.

حدود البحث:

يتناول البحث الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو وتسليط الضوء على المقدمة الثانية (في العوامل) والمقدمة الثالثة (في المعمولات) مع جمع آراء النحاة المتفرقة فيها والكشف عن موقف ابن إياز فيها.

أدوات البحث:

جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من كتاب قواعد المطارحة في النحو ابتداًء، ثم الرجوع لأهم المصادر والمراجع العلمية القديمة والحديثة، ومناقشة المادة العلمية وفق خطة البحث.

الدراسات السابقة:

- (سمات منهج ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو) فاطمة عبدالرشيد عبدالله، مجلة سرّ من رأى، وتقوم على استقراء السمات التي تميز بها ابن إياز في منهجه المتبع في كتابه، بشكل عام، مع ذكر نماذج عليها، ولم يُسلط الضوء على مالم يوافقه ابن إياز، وتفصيله وشرحه.
- (التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي في كتابه: قواعد المطارحة في النحو) نوال طالب الصعيدي، حولية كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، وهي رسالة ماجستير اهتمت بسمات ومعايير العملية التحليلية عند ابن إياز، والوقوف على المعنى المعجمي والدلالي للمفردة النحوية والوظيفة النحوية للمفردة المحللة في التركيب، ولم تهتم بما لم يوافقه ابن إياز في العوامل والمعمولات تفصيلًا وشرحًا.
- (الحذف النحوي عند ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو دراسة وصفية تحليلية) بني عيسى، خديجة فايز، كلية الآداب، جامعة اليرموك، وهي رسالة ماجستير تهتم بموضوع الحذف النحوي عند ابن إياز في باب المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، ولم تهتم بدراسة رأي ابن إياز في العوامل والمعمولات.

أهمية الموضوع ومبرراته:

كتاب قواعد المطارحة في النحو من الكتب القيمة التي لم تأخذ حقها في الدراسة، وهو كتاب يجمع مادة نحوية وصرفية عظيمة، اهتم مؤلفه بجمعها وعرضها بطريقة تعليمية، معتمدًا على ذكر أقوال النحاة المختلفة، وإبداء رأيه فيما يذكره بطرق متنوعة فقد يفهم موقفه مباشرة، وقد يلمح له؛ لذا ارتأيت تناول هذا الموضوع بالدراسة وخاصة أنه لم يدرس بعد.

وبعد جمع المادة العلمية قُسم البحث إلى: مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة

- المقدمة: وتشمل أهداف البحث ومشكلته والخطة التفصيلية.
- التمهيد: ويشمل

أولاً: التعريف بابن إياز

ثانيًا: التعريف بكتاب قواعد المطارحة في النحو.

المبحث الأول: العامل والمعمول عند النحاة.

المبحث الثاني: الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في المقدمة الثانية (في العوامل)

المبحث الثالث: الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في المقدمة الثالثة (في المعمولات).

- الخاتمة: وتشمل أهم النتائج.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من حيث:

- جمع المادة العلمية حول نظرية العامل والمعمول عند القدماء والمحدثين.
- جمع آراء النحاة المتفرقة في المقدمة الثانية (في العوامل)، والمقدمة الثالثة (في المعمولات)
- النظر في شواهد ابن إياز مع الاهتمام بتخريجها من مظانها.
- النظر فيما أورده ابن إياز في العوامل والمعمولات، وجمع آرائه، والكشف عن طريقته في التعبير عن عدم قبوله لأي رأي، وأصل الرفض عنده.

التمهيد:

أولاً التعريف بابن إياز:

هو أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، لُقب بابن إياز[1]، وهو من شيوخ النحو بالمستنصرية ببغداد، وكتب عنه أبو العلاء الفرضي، وابن الفوطي، وجماعة، وقرأ عليه الشيخ تاج الدين الأرموي، وتوفي سنة إحدى وثمانين وستمائة[٢]، كان ثقة فيما يكتب[٣]، وقال عنه أبو حيان: "ابن إياز أبو تعاليل" [٤]- ولعل ذلك يظهر في كتابه قواعد المطارحة في النحو كما سيأتي في التعريف بالكتاب- كما كان ابن إياز دمث الأخلاق[٥]، وأوحد زمانه في النحو والتصريف، وله من التصانيف كتاب قواعد المطارحة في النحو، والإسعاف في الخلاف، وله من الشروح شرح الضروري لابن مالك، وشرح فصول ابن معطٍ[٦]، ولم أقف على تاريخ ولادته فيما بحثت فيه، ومن شيوخه الذين صرح ابن إياز باسمه، سعد بن أحمد بن عبدالله أبو عثمان الجذامي، وكان يُجلّه، ويحترمه [٧].

ثانياً التعريف بكتاب قواعد المطارحة في النحو:

يظهر من عنوان الكتاب أنه كتاب يهتم بالمسائل النحوية فحسب، والحقيقة أنه قد تناول الكثير من المسائل الصرفية وإن كان للنحو الغلبة فيه، فنجده يعرض المسائل النحوية

(1) انظر: ابن إياز، جمال الدين الحسن بن بدر، **قواعد المطارحة في النحو**، تحقيق: عبدالله عبدالقادر الطويل، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط،١٤٣٤) ص٩.

(٢) انظر: انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، د. ط، (بيروت، دار إحياء التراث، د. ط، د. ت) ٢١٢/١٢.

(٣) انظر: اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، **إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: عبدالمجيد دياب (السعودية، شركة الطباعة العربية السعودية، ط.١، ١٤٠٦) ص ١٠٣.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (لبنان، صيدا، المكتبة العصرية، د. ط، د. ت)٥٣٢/١.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٢.

(٦) انظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ٥٣٢/١.

(٧) انظر: المصدر السابق،٥٧٧/١

المختلفة، والتي كثرت ويستطرد ابن إياز في بعضها، كما اهتم كثيرًا بالمسائل الخلافية والتي يورد فيها آراء النحويين بطريقة تُظهر القدرة على الاستيعاب والتحليل والتعليل، كما تُظهر موقفه مما يُذكر، فهو لا يسلم بكل ما يورده، بل نجده يقوي، ويضعّف، ويرجح، كل ذلك بدلائل وحجج(١)، فتظهر موافقته من عدمها بطريقة مباشرة، نحو قوله: وهذا ضعيف، وهو ضعيف، وهذا غير لازم، وهذ ادعاء، وهذا زعم، وهذا عجب، وهذا غريب، وغير ذلك، وقد يكتفي بقوله: وفيه نظر دون تعليق، وهو قليل في كتابه.

وقد اهتم ابن إياز بهذا الكتاب فقال الصفدي: "له مصنفات في النحو منها كتاب المطارحة وجَوّدهُ"(٢)، فجاء كتابه على خمس مقدمات: المقدمة الأولى في تقسيم الكلمات، والثانية في العوامل، والثالثة في المعمولات، أما الرابعة فكانت في الجمل، وجعل الخامسة في حروفٍ لم يذكرها سابقًا، وختم كتابه بفصلٍ أسماه النتيجة أبيات للعرب الموثوق بفصاحتهم، وتميز هذا الكتاب بمنهجٍ علمي في عرض جميع مسائله حتى تأثر به ابن هشام في تأليفه لمغني اللبيب، فقسمه تقسيماً يقارب تقسيم ابن إياز(٣)، وعنى ابن إياز بالعلة النحوية كثيرًا فكانت رديفة الحكم النحوي، حتى سمي بأبي تعاليل كما سبق، ويظهر تأثره بمنهج سيبويه في شرح العلة وتفريعها، فهو لم يخرج عن منهج السابقين فيها(٤).

وكما اهتم ابن إياز بالخلافات والعلل والتعليل، اهتم كثيرًا بمصادر الكتاب السماعية التي اعتمد عليها والتي تتمثل في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، علاوة على أقوال أئمة النحو(٥).

(١) انظر: عبدالله، **سمات منهج ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو**، ص ٤.

(٢) الصفدي **الوافي بالوفيات**،١٢/٢١٢.

(٣) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٦.

(٤) عبدالله، **سمات منهج ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو**، ص١١.

(٥) انظر: المرجع السابق ص٢٤ وما بعدها.

المبحث الأول: العامل والمعمول عند النحاة

أثارت نظرية العامل والمعمول والتي تُعد من الركائز الرئيسة التي قام عليها النحو العربي جدلًا واسعًا بين النحاة من حيث الأصالة والتأثر بالفلسفة، وما يجدر ذكره أنها نظرية كانت حاضرة في أذهان العرب، فالعربي كان ينطق بسجيته، ويدرك ويلحظ العلاقة بين المعاني والحركات، ويستشعر حركة آخر الكلمة التي تتغير تبعاً لاختلاف التركيب، ولم يقبل العقل العربي أوضاع الأحكام النحوية دون علة ومبرر؛ لذا فإن نظرية العامل نتجت وتولدت من فكرة العلل النحوية التي لازمت النحو، فافترض النحاة أن لكل حركة إعرابية عامل أدى إليها، وكان السبب في وجودها(١)، فهي نظرية عربية أصيلة؛ لأنها ولدت في بيئة عربية منذ نشأة النحو، وانفرد بها النحو العربي كما أنها دليلٌ على أن النحو لم يوضع على أساس أجنبي فمحور بحوثه عربي خالص(٢)، وإن تأثرت فيما بعد بالفلسفة كبقية العلوم؛ بل إن هذه النظرية نجمت في اللغة العربية ؛ بسبب البحث في السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحية(٣)، والمرجح أن أول ذكر للعامل والمعمول ما ذكره سيبويه على لسان أستاذه الخليل فقال: "وزعم الخليل أنها- أنّ وأخواتها- عملت عملين، الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب..."(٤)، والخليل يذهب إلى أن وراء الرفع والنصب والجر والجزم في الأسماء والأفعال، عامل يعمل فيها، وتبع سيبويه أستاذه فاعتمد العوامل في أبواب كتابه، فبدأ كتابه بباب (مجاري أواخر الكلم من العربية)(٥) فيقول: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف"(٦)، فهو يذهب إلى أن الحركات الإعرابية نتاج عامل دخل على الكلمة فأحدث هذه الحركات، وظل الكلام عن العامل والمعمول موزعًا في أبواب

(١) انظر: ترزي، فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو** (بيروت، دار الكتب ،١٩٦٩) ص١٣٧.

(٢) انظر: ضيف، شوقي ضيف، **تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول** (مصر، دار المعارف، ط٢) ص١٢٤.

(٣) انظر: حلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي** (اللاذقية، جامعة تشرين،١٩٧٩) ص١٨٢.

(٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبدالسلام هارون (بيروت، دار الجيل، ط١)١٣١/٢.

(٥) المصدر السابق ١٣١/٢.

(٦) انظر: المصدر السابق.

كتب النحو، حتى ألف عبد القاهر الجرجاني كتاب العوامل المائة، وهو أول مؤلف في العوامل يصل إلينا.

تعريف العامل: عرّفه الجرجاني بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب"(١)، وهو "ما عمل في غيره شيئًا من رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم على حسب اختلاف العوامل"(٢)، وهو عند ابن الحاجب "ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"(٣)، ووضح أن المقتضي للإعراب: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة..، ومثاله قولنا: قام زيدٌ، فالمقتضي للرفع الفاعلية، ولم تتقوم الفاعلية في(زيد) إلا بـ(قام) المسند إليه؛ لأننا لو قطعنا النظر عنه لم تفهم الفاعلية فـ(قام) هو العامل(٤)، وذكر ابن إياز أن معنى المقتضي له بالفاعلية، والمفعولية، والإضافة؛ لئلا تلتبس ولا يتقوّم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملًا، ألا ترى أن المقتضي للرفع الفاعلية، ولا يتقوم إلا بفعل أو شبهه، نحو: جاء عمرو، وزيد قائم غلامه، ولو قطعت النظر عن ذلك لم تُتصور الفاعلية، فهو إذن الرافع(٥).

وشرح الرضي حدّ ابن الحاجب وكشف عن العلاقة بين المعاني المذكورة، ومراد المتكلم فقال: "ونعني بالتقوّم نحوًا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة، والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد -كما ذكرنا- لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة

(١) الجرجاني علي محمد، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٣٣) ص٧٨.

(٢) ابن بشاذ، طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبدالكريم (الكويت، المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧) ٣٤٤/٢.

(٣) السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن، **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة (القاهرة، مكتبة الآداب، ط١ ١٤٢٤، ٨١/١)، وانظر: الخوام، رياض حسن، **نظرية العامل في النحو العربي** (السعودية، منشورات مجمع اللغة العربية، ط١، ١٤٣٥) ص١٧.

(٤) انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، تحقيق: جمال مخيمر، (مكة، مكتبة الباز، ط١، د. ت) ٣٠/١.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة**، ص٥٢.

العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة -العامل- كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم، فلهذا سُميت الآلات عوامل"(١).

وقد سبقه ابن جني إلى هذا المعنى فقال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"(٢).

وعليه فالمتكلم هو صاحب العمل، بيد أن النحاة تسامحوا في إسناد العمل للآلات (العوامل) وهذا ما نجده عند سيبويه فالمتكلم عنده هو العامل الحقيقي وليست اللفظة(٣)، فقال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله: "وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً، فعبدالله ارتفع هنا.....وانتصب زيد؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى على الأول، وذلك قولك: ضربَ زيدًا عبدُالله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا"(٤)، فإرادة التقديم والتأخير تعود على المتكلم، أي هو العامل الحقيقي، وهو مذهب المبرد فالمتكلم عنده هو العامل الحقيقي إذ يقول: "فإذا قلت ضربَ عبدُ الله زيدًا، فإن شئت قلت: ضربَ عبدُالله ، فعرّفتني أنه قد كان منه ضرْبٌ، فصار بمنزلة قامَ عبدُالله، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب، وأن قولك: قام، لم يتعدَ فاعله، فإن

(١) الرضي، محمد بن الحسين، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر (بنغازي، جامعة بنغازي، د. ت)١/٧٢.

(٢) ، ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار (بيروت، دار الهدى، ط٢، د. ت) ١/١٠٩ومابعدها.

(٣) انظر: الخوام، **نظرية العامل في النحو العربي**، ص١٧.

(٤) سيبويه، **كتاب سيبويه**، ١/٣٤.

قلت: ضربَ عبدُالله زيدًا، أعلمتني من ذلك المفعول"[١]، فواضح من قوله (عرّفتني)، و(أعلمتني) أن العامل هو المتكلم. وكما اهتم القدماء بالعامل والمعمول أظهر المحدثون اهتمامهم بهما، فالعامل عندهم هو "ما يحدث تغييرًا في غيره، أو هو ما يحدث الرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الخفض فيما يليه، والمعمول هو: ما يتغير آخره بالعامل، والأثر الحاصل من رفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض يسمى العمل، أي الإعراب" [٢]، وهو كذلك "ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما"[٣]، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة.

والحقيقة أن القدماء في العامل على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: العامل هو المتكلم كما تقدم ذكره.

المذهب الثاني: العامل هو الله تبارك وتعالى، وهذا مذهب ابن مضاء القرطبي إذ يقول: "وأما مذهب أهل الحق، فإن هذه الأصوات، إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما يُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[٤].

المذهب الثالث: العامل هو اللفظ نفسه، وهو مذهب أبي علي الفارسي، ففي تعريف الإعراب يقول: "الإعراب تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل"[٥]، فلو كان المتكلم هو العامل لم يذكر اختلافه، خاصّة أن المتكلم ليس له أن يكون عاملًا مادام محكومًا بقواعد وقوانين اللغة.[٦]

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة (بيروت، عالم الكتب، د. ت) ١١٦/٣.

(٢) الخوام، **نظرية العامل في النحو العربي**، ص٢٢.

(٣) حسن، عباس حسن، **النحو الوفي** (مصر، دار المعارف، د. ت) ٧٥/١.

(٤) ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف (مصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٨) ص ٧٧.

(٥) أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد، **المسائل العسكرية**، تحقيق: محمد الشاطر (مصر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣) ص ٢٢٩.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر: عيد، محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** (القارة، عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٩) ص ٢٣٠.

أنواع العوامل:

العامل على ما تقدم ما يترك الأثر على اللفظ سواء أكان لفظياً، أو معنى مجردًا، وعلى ذلك فالعوامل نوعان عوامل لفظية، وعوامل معنوية[1].

أولاً العوامل اللفظية: الأفعال، والأسماء، والحروف.

١- الأفعال ومن عملها:

- رفع الفاعل، ونصب المفعول، والمفعولين بحسب نوع الفعل من حيث التعدي.
- نصب المصادر، والمفاعيل المطلقة.
- تعمل الأفعال الناسخة الرفع في المبتدأ، والنصب في الخبر.

٢- الأسماء ومن عملها:

- الرفع: فالمبتدأ والخبر يترافعان.
- الجر: وهو عمل الاسم المضاف في المضاف إليه.
- الجزم: وهو عمل أدوات الشرط في فعل الشرط وجوابه.

٣- الحروف: وهي على هذه الأنواع:

أ- ما اختص بالدخول على الجملة الاسمية وعمله:

- النصب والرفع، فـ(إنّ) وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وأُلحقت بها (لا) النافية شرط أن يكون معمولها نكرة.
- الجر، وهو ما تؤديه حروف الجر، والواو والتاء في القسم، و(ما) الحجازية، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر لمشابهتها بـ(ليس) في العمل.

ب- ما اختص بالدخول على الأفعال وعمله:

- النصب، نحو إنّ، وأنّ، وإذن.
- الجزم، نحو لم، وإنْ، وإذما.

(١) انظر: المدني، محمد الطاهر، **العوامل والمعمولات ونظرية العامل في النحو** (مجلة جامعة سبها، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠١٠) ص ٤٧.

- وقد يتضمن الكلام معنى الشرط فيجزم به الجواب في الطلب، مثل الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني.

ج- مالم يختص بالأفعال والأسماء، نحو (من)، و(لا) النافية للجنس.

ثانياً العوامل المعنوية: ومنها

- الابتداء، وهو الذي يرفع المبتدأ والخبر على خلاف بين النحاة.
- الفعل المضارع، فقيل إنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم، وقيل لتجرده من الناصب والجازم.

ارتباط العامل بالمعمول:

تتمثل علاقة العامل بالمعمول في الوظائف النحوية؛ لأن مفهوم العمل في الأصل معناه: أن كل وظيفة نحوية تُحقق كعنصرين يعمل أحدهما في الآخر؛ لذا قالوا مسندًا ومسندًا إليه، ومضافًا ومضافًا إليه، وناصبًا ومنصوبًا وهكذا، إلا أن النحاة لم يقتصروا على تلك الوظيفة التي تربط العامل بالمعمول، بل جاوزا ذلك إلى ضوابط وموجهات ترصد حركة العناصر في التركيب، وتحكم عليها من حيث الصحة والاستقامة، وتتمثل تلك الموجهات في أن للعامل والمعمول معانٍ صرفية، ودلالية، وأبعاد اجتماعية أحيانًا، فتتفاعل جميعها مع الوظيفة النحوية التي يمثلها كل واحد منهما، فينتج عن ذلك تركيبات مختلفة، فتظهر التراكيب الصحيحة، والمرفوضة، والمؤولة، فالعلاقة بين العامل والمعمول تخطت الوظيفة إلى الحكم على التركيب[١]، ويمكن تصنيف التراكيب من حيث صحة المعنى واستقامته إلى:

- **تراكيب صحيحة**

وهي التي تتوافق فيها دلالة العامل والمعمول، فيتسلط العامل على معموله دون تأويل، نحو أكرم زيدٌ خالدًا، فالعامل وهو الفعل (أكرم) قد تسلط مباشرة على معموله، فأحدث علاقة الإسناد مع الأول ورفعه على الفاعلية، وعلامة التعدية مع الثاني ونصبه على المفعولية،

(١) انظر: السيد، عبدالحميد مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب** (مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد (٣،٤) ٢٠٠٢) ص٥٥.

وللفعل مزية الجمع بينهما، فلو اسقطنا علاقته بهما فقدا وجودهما التركيبي والدلالي، فلا معنى لقولنا: زيدٌ خالدًا دون أكرم.

- **تراكيب مرفوضة**

وفيها تتعارض دلالة العامل مع معموله، فلا يصح تسلطه عليه؛ لذا توصف الجملة بأنها منحرفة، أو غير أصولية لمخالفة بعض عناصرها أصول الوظيفة النحوية بأبعادها الدلالية والصرفية والتركيبية، فلا يصح قولنا: نمت البيت؛ لأن اسم المكان (البيت) لا يصح تعدي الفعل إليه(١).

- **تراكيب مؤولة**

وهذا النوع من التراكيب هو الذي تقوم عليه معظم تحليلات النحاة المستمدة من نظرية العامل، فالعلاقة بين العامل والمعمول منضبطة بصحة المعنى، والتأويل وسيلة يلجأ إليها النحاة لجعل ما تعارض سطحيًا أو لفظيًا متوافقًا(٢)، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغَانياتُ بَرَزْنَ يوماً وَزجّجْنَ الحواجبَ والعُيونا(٣)

ففي البيت فعل مضمر يُقدر بـ(كحلن) العيونا، فانتصب المفعول (العيونا) بهذا الفعل المضمر، وقيل هو معطوف على ما قبل الواو.

(١) انظر: بحيري، سعيد حسن، **أنواع التراكيب، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي** (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩) ص١٢ وما بعدها.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد ابن جني، **الخصائص**،٤٣٢/٢، الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (دمشق، دار الفكر، د. ط، د، ت) ٦١٠/٢، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط٥ (بيروت، دار الجيل، ط٥، ١٣٩٩) ٢٤٩/٢.

المبحث الثاني: الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في المقدمة الثانية (في العوامل)

الموضع الأول: والكلام فيه حول أفعال الشك واليقين[١]، (ظنّ وأخواتها)، وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، وزعمت، وهي من النواسخ التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فتعمل فيهما النصب على أنهما مفعولان بعد استيفائها فاعلها، نحو ظننت زيداً قائماً، فزيدٌ قائمٌ، مبتدأ وخبر، أصبحا بعد دخول (ظنّ) مفعولين، ويعلل ابن إياز تعدية هذه الأفعال لمفعولين، بأن مفهومها قائم على منسوب ومنسوب إليه، ويمتنع الاقتصار عند النحاة[٢]، والسبب هو دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، إذ لا يقال: ظننت زيداً؛ لأننا لم نعرف متعلق الظن، ولا يجوز ظننت قائمًا؛ لأننا لم نعرف صاحبه، ولم يوافق ابن إياز على هذا الرأي فيعلق بقوله: "وهذا ضعيف، ونقل المراغي عن أبي عليٍّ جواز الاقتصار، وكان مهتمًا في نقله"[٣]،فابن السراج والسيرافي أجازا الحذف اقتصارًا[٤]، وحجتهما قوله تعالى: ﴿**أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى**﴾ [سورة النجم: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا**﴾ [سورة الفتح: ١٢]، وصححه ابن عصفور، وصرح بجواز حذف المفعولين اختصارًا واقتصارًا[٥]، والنحاة في الحذف اختصارًا على مذاهب، فمنهم من ذهب إلى المنع مطلقاً؛ لعدم الفائدة، فلا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، ولا علمٍ ما، فهذا يشبه قولنا: النار حارة، ونسب ابن مالك هذا الرأي لسيبويه[٦]، ومنهم من ذهب إلى الجواز مطلقًا

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص٨٨.

(٢) الحذف لدليل يسمى اختصاراً، ولغير دليل يسمى اقتصاراً.

(٣) ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص٨٨، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد (مصر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥) ٤٨٧/١.

(٤) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي (مصر، المكتبة التوفيقية، د. ط، د. ت) ١/ ٥٤٩.

(٥) انظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبدالستار، عبدالله الجبوري (مكة المكرمة، الفيصلية، ط١، ١٣٩١) ١/ ١١٦.

(٦) انظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن القاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن علي (مصر، دار الفكر العربي ط١ ،١٤٢٨) ٥٦٨/١.

وعليه أكثر النحاة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا**﴾ [سورة الفتح: ١٢] قال الزمخشري: "فأما المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين"(١)، أي باب أعطى وظنّ، كقولهم: مَنْ يَسْمعْ يخلْ(٢)، والمذهب الثالث في الحذف اختصارًا، فأجاز ذلك في (ظنّ) وما في معناها دون (عَلِم) وما في معناها؛ إذ أن الإنسان قد يخلو من الظن، لكنه لا يخلو من العلم، فلو قيل: علمت، لم يفد شيئًا، وأما المذهب الرابع فهو المنع قياسًا والجواز في بعضها سماعًا، والحذف اقتصاراً لا يجوز بخلاف بين النحاة؛ فحجة من منع هي أن أصل المفعولين مبتدأ وخبر، وهما متلازمان؛ لافتقار كلٍّ منهما للآخر، فيجوز الحذف لو بقيا على أصلهما، إذ أن ذلك لا يؤدي إلى لبسٍ، بعكس لو كانا مفعولين(٣)، وأصل المنع عند البعض كالأخفش ومن ذهب مذهبه، " أن هذه الأفعال تجري مجرى القسم، ومفعولاتها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال تعالى: ﴿**وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ**﴾ [سورة فصلت: ٤٨]، فأجرى (ظن) مجرى(والله)، كأنه قال: (والله مالهم من محيص)، ومثل ذلك كثير، فكما لا يبقى القسم دون جواب، فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها"(٤)، ولا حجة للأخفش؛ لأنها غير متضمنة معنى القسم دائماً، فلو أُمتنع حذف المفعول إذا كانت بمعنى القسم، فما المانع من الحذف إذا لم تتضمن هذا المعنى، ومن ذهب إلى أن مع الحذف لن يفيد الكلام فائدة ، وهو رأي الأعلم فغير صحيح، والجائز حذف المفعولين اقتصاراً، لورود السماع الذي يبطل القياس

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي ملحم (بيروت، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣) ٣٤٧/١.

(٢) أي من يسمع أخبار الناس ومعاييبهم يقع في نفسه عليهم مكروه، انظر: ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، **الأمثال**، تحقيق: عبد المجيد قطامش (دمشق، دار المأمون، ط١، ١٤٠٠) ٢٩٠/١.

(٣) انظر: السيوطي، **همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع**، ٥٤٩/١ وما بعدها

(٤) ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**، تحقيق: صاحب أبو جناح (العراق، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٠) ١/ ٣١١، وانظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن للأخفش**، تحقيق: هدى قراعة (مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٣١) ٢/ ٥٠٩.

الذي استدل عليه الأخفش؛ ولذا ضعّف ابن إياز هذا الرأي.

الموضع الثاني: الكلام حول (ليس)[١]، فمن المشهور أن (ليس) فعل غير متصرف على وزن فَعِل كعَلِم، ثم ألزمت عينه السكون، وهي دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بقرينة، نحو ليس خَلَق الله مثلهُ[٢] ونحو قول الأعشى:

لَهُ نَافِلاتٌ مَا يُغِب نوالُها وَلَيْسَ عَطاءُ اليَومِ مَانِعَهُ غَدَا[٣]

وأما فعليتها؛ فلاتصالها بالضمير، "ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي، فبقت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقاً أو في الحال"[٤]، وصرح أبو علي الفارسي بحرفية (ليس)، فقال: "إن اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل"[٥]، والحجة في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾ [سورة النجم: ٣٩]، ففي الآية الكريمة وليت (أنْ) (ليس) بدون حاجز، فاقتضى ذلك حرفيتها[٦]، ولم يوافق ابن إياز على حرفيتها، فذكر أن هذا عنده غير لازم لأمرين:

الأمر الأول: أن الحاجز يلزم مع الأفعال الراسخة في القدم في الفعلية، و(ليس) ليست لها قوة الفعل[٧].

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص٩٢.

(٢) ابن هشام، عبدالله جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥) ٣٨٦/١.

(٣) البيت للأعشى، الأعشى، ميمون بن قيس، **شرح ديوان الأعشى الكبير**، شرح: حنا نصر (بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٤) ص ١٠٢ برواية: له صدقات ما تغب ونائل، وهو من شواهد ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٣٨٦/١

والنائل: العطاء الكثير.

(٤) الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ١١٠/٢.

(٥) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي (بيروت، دمشق، دار المنارة، دار القلم، ١٤٠٧) ص ٢١١.

(٦) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ٩٢.

(٧) الباقولي، علي بن الحسين، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق: إبراهيم الأبياري (بيروت، القاهرة، دار الكتب =

الأمر الثاني: أن هذا الحاجز للمعتبر عند الواضع يكون هو في الايجاب (السين، وسوف، وقد)، وفي النفي (لا، ولن)، وكل ما تقدم لا يصح دخول شيء منه على (ليس)[١].

الموضع الثالث: الكلام حول عسى[٢]، وهي فعل عند النحاة لا حرف[٣]، ويذهب سيبويه، إلى أنها مشتبهة بـ(لعل) فتنصب وترفع[٤]، ففي قول عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لَها إذاَ ما تُنازِعُني لعلّي أو عَساني[٥]

فاتصلت الياء بنون الوقاية في قوله: (عساني) وهي علامة المنصوب[٦]، وعلل ابن إياز على جواز شبهها وهي فعل بـ(لعل) وهي حرف، ضعفها بالجمود، وعدم الدلالة على الحدث، ويوافق سيبويه فيما ذهب إليه، ثم يذكر بعض الأقوال، فهي عند الأخفش على حالها، لكن أُنيب الضمير المنصوب عن المرفوع، ويذهب المبرد إلى أن اسمها مضمر، والكاف هي الخبر، فقال: "فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر، فتقول: عساك وعساني، فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر"[٧]، وهو يذهب إلى أن الضمير في نحو عساك هو الخبر، والاسم مستتر، ويرد ابن إياز على هذا، بقوله: وهو ضعيف[٨].

الإسلامية، ط١، د. ت) ٧٢٦/١.

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص٩٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٣) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٢٠١/١.

(٤) انظر: سيبويه، **كتاب سيبويه**، ٣٨٨/١، ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٠٢.

(٥) البيت من شواهد سيبويه، **كتاب سيبويه**،٣٧٥/٢، المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة (بيروت، عالم الكتب د.ت)٧٢/٣، ابن جني، **الخصائص**، ٢٥/٣.

(٦) سيبويه، **كتاب سيبويه**، ٣٧٥/٢.

(٧) المبرد، **المقتضب**،٧١/٣.

(٨) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٠٢.

الموضع الرابع: الكلام حول اسم الفاعل[١]، وهو: "وصف لمن أوقع الفعل"[٢]، وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل وسمي به؛ لكثرته، وخفته، ومما عداه على صيغة مضارعه مع قلب ياء المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل آخره، ويعمل عمل فعله بشرطين: أحدهما أن يكون مستقبلًا، أو حالًا، وهو بهذه الحالة يشبه الفعل لفظاً، ويوافقه معنى، والثاني: اعتماده على صاحبه أو المخبر عنه، نحو زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا، أو على استفهام، نحو أ ضاربٌ زيدٌ عمرًا، أو نفي، نحو ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، أو موصوف، نحو مررت برجلٍ ضاربٍ أبوهُ عمرًا[٣]، وذكر ابن إياز أن الشرط الأول؛ لتوقفه على محكوم عليه به، وبذلك إما أن يكون خبراً لمبتدأ، نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا، أو صفة لموصوف، نحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا، أو حالًا، نحو مررت بزيدٍ ضاربًا عمرًا[٤]، وأما الثاني فلأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا على نحو ما ذُكر، فقالوا: أقائمٌ الزيدان، وما قائمٌ الزيدان[٥]، وأجاز الأخفش استعماله مجردًا عن ذلك، ولم يوافقه ابن إياز، فضعفه قياسًا للمذكور، وسماعًا لعدمه من الفصيح[٦].

وقد أجاز الكسائي عمل اسم الفاعل ماضيًا[٧]، واحتج بقوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ** ﴾ [سورة الكهف: ١٨]، ولا حجة له؛ لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى (يبسط) ذراعيه، وهنا يصح وقوع المضارع موقعه، ودليل هذا مجيء واو الحال في قوله: (وكلبهم)، إذ يحسن أن يقال: جاء زيدٌ وأبوهُ يضحك، وهذا لا يحسن في: جاء زيدٌ وأبوهُ

(١) انظر: المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام،٢١٧/٣.

(٤) انظر: المبرد، **المقتضب**، ١٤٩/٤، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٨) ١٢٦/١.

(٥) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٦١٣/١.

(٦) انظر: قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز، ص ١٠٤.

(٧) انظر رأي الكسائي: ابن مالك، جمال الدين محمد، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان الدوري (بغداد، مطبعة العاني،١٣٩٧) ٦٧٣/٢.

ضحك، وكذلك في قوله تعالى: ﴿**وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ** ﴾[سورة الكهف: ١٨]، فلم يقل: (وقلبناهم) بالماضي(١)، وهذا يشبه قوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ** ﴾ [سورة القصص:١٥]، و"الإشارة ب(هذا) إنما يقع إلى حاضرة ولم يكن ذلك حاضراً وقت الخبر عنه"(٢)، وتمسك الكسائي بقولهم: هذا معطي زيدٍ درهمًا أمسِ؛ لأن (درهمًا) منصوب به، وردّ البصريون بوجهين:

الأول: أن (درهمًا) منصوب بفعل مضمر، وتقديره: أعطاه درهمًا(٣).

الثاني: أن الفعل الماضي له شبهٌ ما بالاسم ولذا حُرّك آخره، فجعل لما كان في معناه مزيّة على غيره من الأسماء التي ليست كذلك، فأُعمل في المفعول الثاني(٤).

ويرد ابن إياز على هذا بقوله: (ولي فيه نظر)، وهو لو قيل: لِمَ عمل اسم الفاعل في الثاني (درهمًا) النصب، ولم يعمل في الأول (زيدٍ)؟ تكون الإجابة: بأنه لو عمل في الأول لامتنعت إضافته إلى الثاني للفصل بينهما، وبذلك يساوي ما هو للحال والاستقبال.

ولو قيل: هل هناك ضمير هو الفاعل على هذا التقدير؟ فالردّ من ابن إياز أنه لم يجد لهم نصًا، فليس هناك اسم ينصب ولا يرفع، والعكس موجود، فإنّ قُدّر فيه ضمير لذلك، أمكن، بيد أن هذا التقدير لا يصح الإطلاق في عدم إعمال اسم الفاعل الماضي(٥).

الموضع الخامس: الكلام حول لكنّ(٦)، ولكنْ: للاستدراك بعد الجحود، نحو ما خرج زيدٌ لكن عمرو، ولا يغني في الواجب، فلا يصح أن يقال: خرج زيدٌ لكن عمرو، إلا أن يؤتى

(١) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٩٠٦/١.

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل** (بيروت، عالم الكتب، د,ط، د. ت) ٧٧/٦.

(٣) انظر: الوراق، محمد بن عبدالله، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش (الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠) ص٣٠٢.

(٤) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٠٥.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٠٥.

(٦) انظر: المصدر السابق، ص١١٢.

بعدها بكلام تام، ومثلها لكنّ المشددة، غير أنها تنصب الاسم وترفع الخبر[١]، فحقها أن تتوسط بين جملة موجبة وأخرى منفية، ويتوارد النفي والإثبات على حكم واحد، نحو قام زيدٌ لكنّ عمرًا لم يقمْ، وما قام جعفرٌ لكنّ عمراً قام، ولا يجوز: ما قام خالدٌ لكنّ زيداً تحدّث[٢]؛ لاختلاف الحكم، (القيام والتحدث)، واختلف البصريون والكوفيون حول بساطتها وتركيبها، فذهب البصريون إلى بساطتها، وهي عندهم مفردة تمسكًا بالأصالة، وقال الكوفيون بتركيبها وإن اختلفوا في هذا التركيب، فذهب الفراء إلى أن أصلها (لكن، أن) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين ومن هذا قول الشاعر: ولكنني مِنْ حُبِهَا لكَمِيدُ[٣]، فزيدت على (إنّ) لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفًا واحدًا[٤]، ويذهب بقية الكوفيين إلى أنها مركبة من (لا)، و(أن)، و(الكاف) الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة للتخفيف[٥]، وردّ ابن إياز قول الكوفيين بأنها مركبة من (لا) ، و(الكاف) ، و(إنْ) فحذفت الهمزة ، وكُسرت الكاف بقوله: وهذا ادعاء لا ينهض به صاحبه، فهو على القول ببساطتها.

الموضع السادس: الكلام حول (رويدًا)[٦]، "قالوا: رويدًا، أي مهلًا، قال ابن سيده: هذه حكاية أهل اللغة، وأما سيبويه فهو عنده اسم للفعل، وقالوا: رويداً، أي أمهله، ولذلك لم يُثن، ولم يُجمع، ولم يُؤنث، وفلان يمشي على رُودٍ، أي على مَهَل"[٧]، أما ما يتعدى منه كما ذكر

(١) انظر: الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت، الأردن، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٢، ١٤٠٦) ص ١٥.

(٢) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١١٢.

(٣) البيت بلا نسبة ولا يعرف له تتمة، وهو من شواهد ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٣٨٥/١، السيوطي، **همع الهوامع**، ٥٠٦/١، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: محمد نبيل، اميل يعقوب (بيروت، دار الكتب، ط١، ١٩٩٨) ١٠ /٣٨٦.

(٤) انظر: الفراء، يحي بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف، محمد النجار (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠) ٤٦٥/١.

(٥) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢٠٩/١.

(٦) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٢٢.

(٧) ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب** (بيروت، دار صادر، ط١، د.ت)١٨٩/٣.

ابن إياز، فهو نحو قولك: رُويد زيداً، فإنما هو اسم قولك: أَروِدْ زيدًا[١]، ومنه قوله:

رُويدَ عَليًا جُدَّ ما ثَدْيُ أمّهِمْ إلينَا وَلَكنْ بُغْضُهمْ مُتَمَايِنُ[٢]

ويستعمل معرباً على ثلاثة أوجه:

- مصدرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**﴾ [سورة الطارق: ١٧]، فمن أراد أن يجعله مصدرًا صحيحًا قال: رويدًا زيدًا، ورويد زيد[٣].
- وحالٌ، نحو ساروا رُويدًا، أي مُرْوِدِيْن، متمهلين[٤].
- وصفةٌ، نحو ضَعْهُ وَضْعًا رويدًا [٥].

وهو تصغير (إرِوادٍ) بحذف زائديه (الهمزة)، و(الألف)[٦]، وهو تصغير الترخيم، ولا يتكلم بها إلا مصغرة، وجاءت في الشعر بغير تصغير كقوله:

يَكادُ لا تَثْلِمُ البَطْحاءَ وَطأَتُهُ كأنّهُ ثَمِلٌ يمشي عَلى رُودِ[٧]

ويرد ابن إياز قول الفراء بأنه مختص بالعلم، بما تقدم ذكره، بقوله: (وهذا يبطل زعم الفراء).

الموضع السابع: الكلام حول المصدر النائب عن الفعل[٨]، وهو المصدر الذي يذكر بدلاً من لفظ فعله، وأنواعه: مصدرٌ يقع موقع الأمر، نحو صبراً على المكاره، والتقدير: اصبر صبراً، مصدرٌ يقع موقع النهي، نحو إيمانًا لا كفرًا، والتقدير: لا تكفر كفراًا، ومصدرٌ يقع موقع الدعاء، نحو سقيًا لك ورعيًا، ومصدرٌ يقع بعد الاستفهام موقع التوبيخ، نحو أتهاونًا عن الواجب،

(١) انظر: سيبويه، **كتاب سيبويه**، ٢٤١/١.

(٢) منسوب لرجل هذلي، وهو من شواهد سيبويه، **كتاب سيبويه**، ١/ ٢٤٣، المبرد، **المقتضب**، ٢٠٨/٣، ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٢٢.

(٣) انظر: المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٢٧٨.

(٤) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ١٤٣.

(٥) انظر: المصدر السابق

(٦) انظر: المصدر السابق، ٤٥٨/١.

(٧) البيت بلا نسبة وهو من شواهد الزجاجي، **حروف المعاني**، ص٩، ابن منظور، **لسان العرب**، ٣/ ١٦٩.

(٨) انظر ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٢٤ وما بعدها.

ومصدرٌ يقع موقع التعجب، نحو أ صبابةً ولم تبلغ العاشرة؟!، ومصدرٌ يقع موقع التوجع، نحو أغربةً وأنت صغير، ومصدرٌ واقعٌ تفصيلًا لما قبله، كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا**﴾ [سورة محمد: ٤]، ومصدرٌ مؤكد للجملة قبله، نحو أنت وفيٌّ حقًّا، ومصدرٌ يقع موقع التشبيه بعد جملة مشتملة على معنى المصدر، وعلى فاعله المعنوي، وليس فيها ما يصلح عاملًا غير المحذوف، نحو للبطل هجومٌ هجومَ النمرِ، وهناك مصادر سماعية، نحو سبحان الله، ومصادر لا فعل لها، نحو ويل وويح[١]، وفي قولنا: ضربًا زيدًا، مصدر ناب عن فعله، والتقدير: اضربْ زيدًا، وفي المصدر ضمير مستكن، وهذا المصدر هو ناصب (زيداً)، ويعمل كذلك إذا قُدّر بـ(أنْ) والفعل، نحو رَجَاؤُك زيدًا خيرٌ لك: والتقدير: أنْ ترجو زيدًا خيرٌ، وذكر ابن إياز سبب اختيار (أنْ) دون غيرها، وهو أن الحروف المصدرية أربع[٢]:

- (ما) وعلّق عليها بأنها ليست قوية لوجهين، الوجه الأول: أنها قد توصل بالجملة الاسمية كقولك: سِرْ في مَا أنتَ صانعٌ، فـ(ما) دخلت على الجملة الاسمية، ومن ذلك قول الشاعر:

أعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعدَ ما أفْنانُ رأسِكِ كالثُّغَامِ المخْلَسِ[٣]

فـ(ما) مصدرية على قول البعض، خلافاً لسيبويه الذي جعلها كافة لـ(بعد) عن الإضافة[٤].

الآخر: أنّ الأخفش يذهب إلى (أن) ليست بمصدرية.

- (أنّ) المشددة، وهي مختصة بالأسماء، والعمل هنا لما يشبه الفعل، فكيف تُقدر وهي لا تدخل على الأفعال؟

(١) انظر: بابتي، عزيزة بابتي، **المعجم المفصل في النحو** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣) ٢/ ٩٩٩.

(٢) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٢٥.

(٣) قائله: المرار الأسدي، وهو من شواهد سيبويه، **كتاب سيبويه**، ١/ ١١٦، ابن السراج، **أصول في النحو**، ١/ ٢٣٤، ابن منظور، **لسان العرب**، ١٢/ ٧٨، وعلاقة: حب، والثغامة: شجرة تبيض كأنها الثلج.

(٤) انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ١١/ ٢٤٦.

- (كي)، وهي للتعليل، ولا معنى لها في: ضَرْبُكَ زيداً شديدٌ، ولما بطلت هذه الثلاثة، تعينت (أنْ).

وذهب ابن الدهان إلى أن المصدر إن كان للحال، نحو ضرْبُكَ زيدًا الآن حسنٌ، فلا يصح التقدير بـ(أنْ)؛ لأنها تدل على الاستقبال، والمصدر دالٌ على الحال، فالتقدير يكون بـ(ما)؛ لأنها للحال، وذهب ابن الخباز إلى أن هذا لا يفيد؛ لأن (ما) إذا كانت نافية تدل على الحال، فمن أين له أن (ما) للحال إذا كانت مصدرية؟

ورد ابن إياز قول ابن الدهان بأن الأصل أن يقدر المصدر النائب مناب فعله بما لا يناقض حاليته، وقال: لكن قوله: "إن (ما) المصدرية للحال، عجبٌ!!"[1]

المبحث الثالث: الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في المقدمة الثالثة (في المعمولات)

الموضع الأول: الكلام حول تقدير خبر المبتدأ إذا أُخبر عنه بالظرف أو الجار والمجرور، نحو زيدٌ عندك، وزيدٌ من الكرامِ[2]، يتعلق الخبر إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا بمحذوف، وأُختلف في تقديره، فقيل: يقدر بفعل، تقديره: كان، أو استقر، وعليه أكثر النحاة، وقيل: يقدر باسم، تقديره: كائن، أو مستقر، ونُسب إلى الأخفش[3]، ونُسب إليه أنه قدّره بالجملة[4]،وتقديره بالجملة ؛ فلأنه معمول والعامل هو الفعل، وتقديره بالمفرد؛ فلأصالة الخبر، ويذهب ابن إياز مع القول الأول لوجوهٍ أربعة:

- **الأول**: وقوعهما في الصلة، نحو جاءني الذي عندك، والذي من الكرام، فلا خلاف أن تقديرهما هنا بجملة، فكذلك في موضع الخلاف.
- **الثاني**: قولهم: كلُّ رجلٍ في الدار فله درهمٌ، ولو كان في تقدير المفرد لامتنع دخول الفاء،

(١) ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٢٦.

(٢) انظر المصدر السابق، ص ١٤١ وما بعدها.

(٣) انظر سيبويه، **كتاب سيبويه**، ٢٦٠/١، الوراق، محمد بن عبدالله، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم (الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠)٢٦٦/١.

(٤) انظر: الأزهري، خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** (مصر، دار إحياء الكتب العربية، د. ط، د. ت) ١٦٦/١.

كامتناع دخولها في: كلُّ رجلٍ قائمٌ فله درهمٌ[١].

- **الثالث**: في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [سورة النمل: ٣٠] جاءت الهاء ضمير شأن وهو لا يفسر إلا بجملة.
- **الرابع**: عطف الفعل عليه، نحو زيدٌ في الدار وخرجَ أخوه.

ويرد على من قال بأصالة الخبر، أن هذا معارض بأصالة الفعل، وأشار إلى أن هناك من انتصر لهذا القول، وهو أصالة الخبر، وحجته قولهم: أمّا خلفُك فزيدٌ، ومن المعلوم أنه لا يفصل بين (أمّا) و(الفاء) بجملة ، وهو ما احتج به الصّيمري في قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ [سورة فصلت: ١٧] فالتقدير: وأما ثمود فهديناهم هديناهم، ففصل بالاسم(ثمود)، ولا يجوز: وأما هدينا ثمود، دلّ على أن التقدير في: أما زيدٌ فخلفك بالمفرد لا بالجملة[٢]، ورد ابن إياز بأن هذا غير لازم عنده؛ لأن المقدر بين (أما) و(الفاء) وإن كان فعلاً، لكن لما لم يظهر إلى اللفظ لم يُعتدَّ به اعتداد ما هو مذكور فيه، فساغ تقديره ووقوعه بينهما، ومن نظير ذلك قولهم : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمروٌ، فأجاز الزعفراني كما ذكر ابن إياز نصب (زيد) بعد سؤال أبي الفتح عنه، وذكر أبو الفتح ابن جني أن ذلك لا يجوز عنده ؛ لأن (إذا) ك(الفاء) ، والفاء لا يجوز ذلك بعدها؛ لئلا ينتقض الغرض في مجيئها ، فجيء بها ليقع بعدها المبتدأ والخبر، فيجازى بها كما يجازى بالفعل وفاعله، فلمّا امتنع ذلك في (الفاء)، امتنع في (إذا)، فقال الزعفراني: ذلك الفعل لما لم يظهر لم يعتد به، وأجاز الأخفش: لزيداً ضربته، فأدخل (لام) الابتداء على المفعول به، والناصب له فعل يفسره الظاهر [٣].

(١) انظر، الرضي، **شرح الرضي**، ١/٢٤٥.

(٢) انظر: الصيمري، عبدالله بن علي، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢) ١/ ٣٢٧.

(٣) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٤٢، وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٥) ١/ ٢٥٤.

الموضع الثاني: الكلام حول نصب أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى المصدر، فينتصب انتصابه[١]؛ لأنه بعضٌ لما يُضاف إليه، "وما أضيف إلى المصدر مما هو وصف له في المعنى بمنزلة المصدر، تقول: سرت أشدَّ السيرَ، وصمت أحسنَ الصيامَ، فتنصب أشد، وأحسن نصب المصادر"[٢]، فالصفة هي الموصوف في المعنى وقُدمت ؛ لتدلّ على المبالغة[٣]، وكذلك إذا كان المصدر مقترنًا ب(مِنْ)، نحو سرت أشدَّ من سيرِك؛ لأنك تفاضل بين سَيْرَيْنِ، وفي التنزيل ﴿**كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ**﴾ [سورة الروم: ٩]، فـ(أكثر) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: عمارة أكثر من عمارتهم[٤]، ومتى كان الفعلان بمعنى واحد جاز تعدي أحدهما إلى مصدر آخر، نحو أعجبتُهُ إعْجَاباً، وأبغضتُهُ كرَاهيَةً[٥]، قال الشاعر:

يُعجبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمْرُ حُبّاً ما لهُ مَزِيدُ[٦]

فـ(حباً) منصوب على المصدر، بما دل عليه (يعجبه)، ويقوي هذا قول المتنخل الهذلي:

السالكُ الثُّغرة اليقظانَ كالِئُها مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[٧]

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٥٢.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس (الكويت، دار الكتب الثقافية، د.ت) ١/ ٥٠.

(٣) انظر: العكبري، عبدالله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق، عبدالإله النبهان (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥) ١/ ٢٦٤.

(٤) انظر: ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي معوض (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩) ١٥/ ٣٩٠.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٥٢.

(٦) قائله رؤبة، رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبدالله، **ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)**، عناية: وليم بن الورد (الكويت، دار ابن قتيبة، د.ط، د. ت) ص ١٧٢، وهو من شواهد ابن جني، **اللمع**، ١/٥٠، ابن منظور، **لسان العرب**، ١٣/ ٢٠٦، والسخون: ما يسخن من الطعام، والبرود: البارد.

(٧) قائله: المتنخل الهذلي، وهو من شواهد ابن جني، **الخصائص**، ٢/ ١٦٧، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ٢/ ٦١١، ابن منظور، **لسان العرب**، ١١/٢١٠، الخيعل: قميص لا كمين فيه، والخيعل والخليع من أسماء الذئب، الهلوك: استرخاء المشي.

فـ(مشي) مصدر جرى على غير لفظ الفعل، فهو منصوب بفعل مضمر من لفظه، ويجوز نصبه بالفعل الظاهر كما لو كان من لفظه، ولو نُصب بـ(السالك) وهو اسم الفاعل لكان الموصول موصوفًا قبل تمامه، وهو ممتنع، فلا يجوز: مررت بالضاربَين الظريفين زيدًا، وإنما يجوز: مررت بالضاربَين زيدًا الظريفين[١]، ويذهب ابن إياز إلى جواز كون (اليقظان) صفة للثغرة، و(كالثها) مرفوع به، وقد وصفت بذلك؛ لوقوع التيقظ فيها، كما قالوا: نهارٌ صائمٌ، وليلٌ قائمٌ؛ لوقوعهما فيها، وعليه يكون (مشي الهلوك) منصوباً بـ(السالك)، وقيل في (الفضل) الذي هو صفة لـ(الهلوك) أنه ارتفع بالمجاورة، أي مجاورته لـ (الخيعلُ) و لم يوافق ابن إياز على هذا القول، ويرد بقوله: وهذا غريب[٢].

الموضع الثالث: الكلام حول ترخيم (شاة)[٣]،الترخيم: "حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقًا، ولا يكون ذلك إلا في النداء، إلا أن يضطر الشاعر، ولا يكون في مضاف إليه، ولا مضاف، ولا في وصف، ولا اسم منون في النداء، ولا يرخم مستغاث به، إذا كان مجرورًا؛ لأنه بمنزلة المضاف، ولا يرخم المندوب"[٤]، ويمتاز ما فيه التاء عن المرخَّمات كما وضح ابن إياز بأمرين:

الأول: أنه يُرخم وإن لم يكن علمًا، قال أبو ذؤيب:

أَعاذلَ إنَّ الرُّزْءَ مثلُ ابنِ مالكٍ زُهَيرٍ و أمْثالُ ابن نضْلَةَ وَاقِدِ[٥]

فحذفت التاء في (عاذلة) على الترخيم.

الثاني: أنه يُرخم وإن كان على ثلاثة؛ لكثرة ندائه، كما أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم،

(١) انظر: ابن جني، **اللمع**، ١/١٩٢.

(٢) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٥٣.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص١٦٤.

(٤) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/٣٥٩.

(٥) قائله: أبو ذؤيب، وهو من شواهد ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠) ٩/ ٧٥، ابن منظور، **لسان العرب**، ١/ ٨٦، ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٦٤، والمرزئة والرزيئة: المصيبة، وقليل الرزء من الطعام: أي قليل الإصابة منه.

كالاسم المركب، وكما أن الاسم الأول من المركب يكون مفتوحاً، كذلك يكون ما قبل تاء التأنيث، فهو مفتوحٌ دائما[١]، نحو يا شا ادجني، أي: أقيمي، وترخيمها على الكثيرة، ولا يكون على القليلة؛ لأنها على حرفين، ثانيهما حرف علة، وهذا قول النحاة، ويرى ابن إياز أن ترخيمه على القليلة غير ممتنع فلم يوافق من قال بالمنع؛ لأن المنع من ذلك هو الفرار من بقائه على حرفٍ واحدٍ إذا دخله التنوين، وفي النداء لا يلحقه ذلك، ونظيره عند ابن إياز قول العجاج:

خَالطَ منْ سلمى خَياشِيمَ وَفا[٢]

فقوله: (وفا) جاء ترخيم (وفاها) فحذف المضاف إليه[٣]، وأفرده لفظاً في حالة النصب، وهو من الضرورة عند البصريين، وجوزه الكوفيون، وتابعهم الأخفش وابن مالك، تخريجًا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله[٤]؛ وعلل ابن إياز بأنه ليس من لغته تنوين القوافي، فلمّا أمن لحاق التنوين به جاز ذلك، وقيل: لأنه مضاف تقديرًا كما سبق.

الموضع الرابع: الكلام حول لفظ (سحر)[٥]، وهومن أسماء الزمان والأصل أن يعرف بأل، أو بالإضافة، وهو غير متصرف، إذا أردته من يوم معين، نحو جئتك اليوم سحرَ، فلا خلاف بين النحويين أنه لا ينصرف في المعرفة كما مُثل، وينصرف في النكرة إذا أردت سحراً من الأسحار كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ**﴾ [سورة القمر: ٣٤] فصُرف لما نُكر[٦]، وعلة منعه من الصرف – وهو معرفة – التعريف والعدل. أما التعريف:

(١) انظر: الصايغ، محمد بن الحسن، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم الصاعدي (المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤) ٢/ ١٢٩.

(٢) قائله العجاج، وهو من شواهد المبرد، **المقتضب**، ١/ ٢٤٠، السيوطي، **همع الهوامع**،١/ ١٤٣، ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٦٥.

(٣) انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، ٣/٤٠٩.

(٤) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١/ ١٤٣.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٦٦.

(٦) انظر: المبرد، **المقتضب**، ٤/٣٥٦.

فقيل: بالعلمية؛ لأنه جُعل علماً لهذا الوقت، وأما العدل؛ لأنه عدل عن اللفظ بأل والأصل أن يعرف بها، و هذا قول النحاة، إلا أن ابن إياز لم يوافقهم هذا الرأي، وذكر أن له نظر فيه؛ لأن العلم المحلى بأل على قسمين: الأول أن يكون صفة في الأصل ك(العباس)، و(الحارث)، والثاني أن يكون مصدراً ك(الفضل)، و(سحر) ليس واحداً منهما، ويذهب إلى أن سبب المنع التعريف والتأنيث المعنوي، ونسبه إلى ثعلب؛ لأنه بمعنى قطعة من الليل، وبهذا يجري (سحر) مجرى (قَدَمٍ) إذا سمي به مؤنث[١]، قال المبرد: "اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد، فغير مصروف، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن، مذكراً كان الاسم أو مؤنثًا، وذلك نحو امرأة سميتها قدمًا، أو قمرًا، أو فخذًا، أو رجلًا "[٢]، فلو جرى (سحر) مجرى (قدم) على هذا يكون مؤنثًا معنويًا.

الموضع الخامس: الكلام حول أسماء المكان[٣]، "وكل اسم صلح أن يكون جواب (أين) فهو مكان، تقول من ذلك: جلست خلفك، وسرت أمامك، وقعدت دونك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمنة الأمير، ولي قبلك حق، وتوجهت نحو المدينة، فإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى (في) لم تكن ظروفًا"[٤]، والمكان عند ابن إياز هو: كل ما استقر فيه الجسم، ومن أقسامه ما كان مجهول المقدار، والصورة، كالجهات الست: خلف، وأمام، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال، وحكمها النصب على الظرفية[٥]؛ لشبهها بأسماء الزمان من وجهين:

الوجه الأول: أنها تنتقل فـ(خلفك) يصبح (أمامك) حين تستقبله، كالزمن المستقبل يصير حالًا، والحال يصير ماضيًا، والوجه الثاني: وهو الذي لم يوافق عليه ابن إياز، كونها عامة،

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٦٦، وانظر: الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١) ١٢٢٩/٣.

(٢) المبرد، **المقتضب**، ٣٥٠/٣.

(٣) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٦٧.

(٤) الصايغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ٤٤٨/١.

(٥) انظر: الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق: فخر الدين قدارة (بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٥) ١/ ١٦٧، ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٦٧.

فقولك (خلفك) يتناول كل ما يقابل ظهرك بلا نهاية، كما أنك إذا قلت: قام زيدٌ، تناول الماضي من الزمن منذ خلق الله الدنيا إلى وقت الحديث، قال ابن إياز: (وفيه نظر) ولم يعلق عليه(١).

الموضع السادس: الكلام حول المفعول له(٢)، وهو المصدر الذي يُذكر سببًا لما قبله، ويشاركه في الزمان والفاعل(٣)، وهو كذلك عند ابن إياز: "علة الإقدام على الفعل؛ لأنك إذا قلت: أتيتك تعظيمًا لك، فالتعظيم هو الذي دعاك"(٤)، وشروط هذا المفعول(٥):

- أن يكون مصدرًا، كقولنا: أتيتك تعظيمًا لك، فالأحكام لا تتعلق إلا بالصفات وليس بالذوات، عند الفقهاء، كقوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**﴾ [سورة النساء: ٢٣]، والمقصود النكاح، "فترك ذكر (النكاح) اكتفاء بدلالة الكلام عليه"(٦).

- أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل، فـ(الإتيان) في المثال السابق مُعلّلٌ بـ(التعظيم) الذي هو سبب له، وفعل المتكلم هو (التعظيم)، و(الإتيان).

- أن يكون مُقارنًا له في الوجود، فـ(الإتيان) قارن (التعظيم) وتقدم؛ كونه علة فلا يتأخر المعلل عنها.

- أن يكون الناصب من غير لفظه، فلو جاء بلفظه، لكان مطلقاً، ولكان التعليل للشيء بنفسه؛ لذا قال عنه سيبويه: أنه جواب (لِمَ)(٧).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٦٩ وما بعدها.

(٣) انظر: بابتي، **المعجم المفصل في النحو**، ١٠٤٠/٢.

(٤) ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٦٩.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٦) الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)** (بيروت، دار الفكر، د. ط، ١٤٠٥) ١ / ٢٢٣.

(٧) انظر: سيبويه، **كتاب سيبويه**، ١/ ٣٦٩.

ويأتي المفعول له مُعرفًا ومنكرًا كبقية المفاعيل[١]، ولا يلزمه التنكير، وهذا الحكم باطل عند ابن إياز كما صرح بقوله: "وادعاء الجرميّ أنه لازمٌ للتنكير باطلٌ"[٢]، واحتج بقول حاتم:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادّخَارهُ وأُعْرِضُ عَنْ شتمْ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٣]

فنصب (ادّخاره)، و(تكرما) على المفعول له، وهما منكران.

الموضع السابع: الكلام حول التمييز[٤]، والتمييز: هو اسم صريح منصوب، يبين جنس ما قبله، نحو زرعت فدانًا قمحًا، فـ(قمحًا) وضحت الجنس، أو نوع ما قبله، نحو لبست خاتمًا ذهبًا، فـ(ذهبًا) وضحت النوع، أو النسبة فيه، نحو أعجبني الفقيه أدبًا، فـ(أدباً) وضحت النسبة، ومعنى التمييز، تخليص الأجناس بعضها من بعض[٥]، وأما المميَّز: فهو الاسم الذي يُزال إبهامه[٦]، والتمييز عند ابن إياز هو: "ما يرفع الإبهام عن مفردٍ أو جملةٍ بالنص على أحد محتملاته"[٧]، ولا يكون المميَّز إلا اسمًا لعلة المشابهة بالمفعول، وذلك يلزمه الاسمية، ولم يقبل ابن إياز بهذا التعليل، وضعّفه بقوله: (وهذا ضعيف عندي)، ويذكر سببًا يراه الأجود، فرفضه لعلة المشابهة بالمفعول، أن الشيء إذا شابه الشيء لا يجري مجراه؛ ولأن خبر(كان) مشابهٌ له، ولا يلزمه ذلك الاسمية، والأجود أن تكون العلة أنه لزم الاسمية؛ لأنه إمّا أن يكون فاعلًا، نحو طابَ زيدٌ نَفْسًا، أو يكون مفعولًا، كقوله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾ [سورة القمر: ١٢]، وفجّر: متعدٍ لواحد[٨]، أو مُعرّضاً لدخول (مِنْ) عليه،

(١) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/ ٢٠٦ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٧١.

(٣) قائله حاتم الطائي، وهو من شواهد المبرد، **المقتضب**، ٣٤٨/٢، ابن جني، **اللمع في العربية**،١/ ٥٩، ابن إياز، **قواعد المطارحة في** النحو، ص١٧١.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ١٨١.

(٥) انظر: اللمع، ابن جني، ٦٤/١.

(٦) انظر: بابتي، **المعجم المفصل في النحو**، ١/ ٣٧٠.

(٧) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٨١.

(٨) انظر: الباقولي، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، ٤٨٢/١.

نحو عندي عشرون ثوبًا، وهذا القسم مختص بالأسماء، وقد يأتي بعد عدد أو (لا)[١].فإن جاء بعد عدد، يلزم فيه أشياء ثلاث: التنكير، والإفراد، وتقدير (مِنْ)، نحو لي ثلاثون غلامًا، وأربعون جاريةً، فلزوم التنكير؛ لأنه مفردٌ في اللفظ، وجمعٌ في المعنى؛ ولأن الغرض منه بيان الجنس والنكرة أخفُّ، وهي الأصل، ولزوم الإفراد من حيث أن العدد بيّن الكمية، ولزم تقدير (مِنْ)؛ لأن الغرض من المميَّز البيان، والتبيين أحد معاني(مِنْ)[٢]،وإن لم يكن بعد العدد، لا يلزم فيه الإفراد، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا**﴾ [سورة الكهف:١٠٣] ، فيجوز جمع المميَّز، ويجوز إفراده[٣].

الموضع الثامن: الكلام حول ناصب المستثنى[٤]، حكم المستثنى النصب إن وقع بعد كلام تام موجب سواء أكان متصلًا، أم منقطعًا[٥]، نحو قام القوم إلا زيدًا، وقوله تعالى: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ**﴾ [سورة الحجر:٣٠-٣١]، واُختلف في ناصب المستثنى على مذاهب[٦]:

- ذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن عامل النصب في المستثنى هو (إلا)؛ لأنها مركبة من (إنْ و لا)، ففي قولنا: قام القوم إلا زيداً، جاء (زيدًا) اسم (إنّ)، وكفت (لا) من الخبر؛ لأن التأويل: إنّ زيداً لم يقم، ثم خُففت (إنّ) وأُدغمت في (لا) ورُكبت معها، فصارتا حرفًا واحدًا- مثل (لولا) فأصلها (لو، ولا)- فلما رُكبت (إن ولا) عملت عملين، الأول عمل

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٨١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٨٢، الوراق، **علل النحو**، ٥٠٠/١.

(٣) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢٢٣/١.

(٤) انظر: قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز، ص ١٨٦ وما بعدها.

(٥) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (سوريا، دار الفكر، ١٤٠٥) ٢١٠/٢.

(٦) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٢٦١ وما بعدها، الرضي، **شرح الرضي**، ٧٩/٢ وما بعدها، السامرائي، محمد فاضل، **الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري** (دمشق، دار ابن كثير، ط١، ١٤٣٦) ١٤٥ وما بعدها.

(إنّ) فنصبوا بها في الإيجاب، والثاني عمل (لا) فجعلوها عطفًا في النفي، وهم بذلك يخالفون حكمهم في عدم إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة، وهم يؤولون (قام القوم إلا زيدًا) ، بـ(قام القوم إنْ زيدًا لا قام) بإعمال (إنْ) المخففة، وردّ الجمهور هذا الرأي بحجة قولنا: ما قام إلا زيدٌ، وهذا الموضع لا تصح فيه (لا) ولا (إنْ) ودعواهم لا دليل عليها[١]، وأما تشبيههم (إلا) بـ(لولا) فهو باطل؛ لأن (لو) لما رُكبت مع (لا) بطل حكم كل واحد منهما لما كانا في حالة الإفراد وبالتركيب حدث لها حكم آخر، ثم إن (لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات نحو: جاءني زيدٌ لا عمرو، وفي الاستثناء نقول: ما جاءني القوم إلا زيدٌ [٢].

- ذهب المبرد والزجاج مذهب الفراء في أن العامل هو (إلا) وحجتهما مختلفة عن السابق، فحجتهما أن (إلا) قامت مقام (أستثني)، ألا ترى أنك لو قلت: قام القوم إلا زيدًا، كان المعنى فيه (أستثني زيدًا، ولو قلت: أستثني زيدًا لنصبت (زيدًا) فكذلك ما قلام مقامه[٣]، وهذا الرأي مردود من عدة أوجه[٤]:

الوجه الأول: أننا نقول: قام القوم غيرَ زيدٍ، ولا يصح أن يقال "إنه منصوب بتقدير(إلا) لأنّا لو قدرنا (إلا) لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد" [٥].

الوجه الثاني: أننا ننصب (غير) في: قام القوم غيرَ زيد، وليس قبله (إلا)، فالناصب في(غير) ليس (إلا)، فكذلك المستثنى منصوب بما نصب (غير)[٦].

الوجه الثالث: أننا لا يصح أن نقول: قام القوم أستثني غير زيد، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب له، فقبله فعل وفاعل، ولا بد له من ناصب إن كان منصوباً، فالفعل هو

(١) انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢/ ٢٥٤.

(٢) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٢٦٤، الرضي، **شرح الرضي**، ٢/ ٨٠

(٣) انظر: المبرد، **المقتضب**، ٤/ ٣٩٦.

(٤) انظر: السامرائي، **الحجج النحوية**، ص ١٤٦- ١٤٧.

(٥) الأنباري، **أسرار العربية**، ١٨٧/١.

(٦) انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢/ ٢٥٢ وما بعدها.

الناصب، وناصب (غير) في قام القوم غيرَ زيد، هو ناصب المستثنى[١].

الوجه الرابع: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وهو غير جائز، فنقول: ما زيد قائمًا ولا يجوز: ما زيدًا قائمًا بمعنى: نفيت زيدًا قائمًا، فكذلك في الاستثناء[٢].

الوجه الخامس: لو كان الأمر كما ذهبا، لم يجز في المستثنى إلا النصب، ونحن نقول في الاستثناء التام غير الموجب: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ، ونقول في الاستثناء المفرغ: ما جاءني إلا زيدٌ، وما مررت إلا بزيدٍ، وعلى مذهب المبرد والزجاج لا يجوز إلا نصب ما بعد (إلا) في كل الحالات[٣].

- وذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا)[٤]، ويذهب ابن إياز مع البصريين، فالأجود عنده أن العامل هو الفعل أو معناه بتوسط الحرف، ولذلك لو أسقطته لما تعلق به[٥]، ولو قيل: لو كان مُعدياً، لعمل الجر، ولجاز تقدمه على الفعل، ولما جاز دخوله عليه؛ ولأن حرف الجر يُعدي معنى الفعل إلى الاسم نحو، مررت بزيد، فأُضيف المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر (الباء) ، و(إلا) عكس ذلك، فـ(القيام) في قولنا: قام القوم إلا زيدًا، لم يُضف إلى (زيد) بواسطة (إلا) كما كان في حرف الجر، فالرد كما -ذكر ابن إياز- على كونه مُعدياً لعمل الجر فإنه مشترك يدخل على الاسم تارة وعلى الفعل تارة أخرى، وعلى حكم جواز تقدمه على الفعل، بأن ذلك جائز عند الكوفيين نحو، إلا زيداً قام القوم، وردّ البصريون بالمنع لوجوه:

الوجه الأول: ضعف العامل، والتقديم من خصائص العوامل القوية، ولم يوافقهم ابن إياز، فذكر أن هذا فيه نظر، إذ كيف يكون العامل ضعيفاً وهو فعل، وهو الأصل في العمل، وربما

(١) انظر: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبدالمحسن (الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧) ١/ ٦٢٢.

(٢) انظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ١٨٦/١.

(٣) انظر: السامرائي، **الحجج النحوية**، ص ١٤٧.

(٤) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢٦٢/١.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٨٦ وما بعدها.

أرادوا العامل المعنوي نحو، القوم إخوتُك إلى زيداً، ثم طُرد الباب، وهذا مما ضعّفه ابن إياز لأمرين:

الأول: أن الكثير هو الفعل، والقليل هو الآخر، ومن المعروف حمل القليل على الكثير، وقياسهم هنا دون العكس.

الآخر: أن ذلك يؤدي إلى حمل الأصل على الفرع، ومن الجيد أن يقال: يقدم المستثنى على الفعل دون ما كان في معناه(١).

الوجه الثاني: أن المستثنى مشبه بالمفعول معه، وهو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع) نحو، قمت وزيداً؛ لأن الناصب في كليهما، الفعل بتوسط الحرف، والمفعول معه لا يُقدم؛ لأن أصل (واوه) العطف.

الوجه الثالث: أنه يقع بدلاً، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، ورده ابن إياز، وقال: (وهذا عندي مزيف) لوجهين:

أحدهما: أن البدل ممتنع في الإيجاب، فعلى هذا يكون التقدير جائز في الموجب؛ لامتناع البدلية، ويمنع في غيره لجوازها.

الآخر: أنهم أجازوا تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو، ما قام إلا زيدًا أحدٌ، ولو اعتبرنا البدلية لامتنع ذلك(٢).

الوجه الرابع: أن الوضع في الاستثناء خروج الثاني مما دخل فيه الأول، فإن وليت إيجابًا نفت الحكم عن ما بعدها نحو، قام القوم إلا زيدًا، وإن وليت غيره، أثبتته له نحو، ما قائمٌ أحدٌ إلا زيدٌ، ولم يقم أحدٌ إلا زيدٌ(٣).

فابن إياز يوافق البصريين في الحكم ويخالفهم في العلة.

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ١٨٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٣) انظر: المصدر السابق.

الموضع التاسع: الكلام حول (مِنْ)[١]، تأتي (مِنْ) على أقسام متعددة كما وضح ابن إياز منها:

- ابتداء الغاية في المكان، نحو سرت من البصرة، وقيل: مطلقاً في الزمان، والمكان، والتبيين، كقوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ**﴾ [سورة الحج: ٣٠]؛ لأن سائر الأرجاس يجن أن يُجتنب، فـ(مِنْ) بينت المقصود بالاجتناب من الأرجاس[٢].

- التبعيض، نحو أخذت من الدراهم، ولها علامتان: أن يصح وضع (بعض موضعها)، نحو أخذت بعضَ الدراهم، وأن يعم ما قبلها ما بعدها عند حذفها[3].

- التعليل، وتقدر باللام، كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ**﴾ [سورة الأنعام: ١٥١] أي: لإملاق[٤].

- البدلية، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ**﴾ [سورة الزخرف: ٦٠] أي: بدلًا منكم[٥].

- أنها بمعنى (الباء)، نحو قوله تعالى: ﴿**لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [سورة الرعد:١١] أي: بأمر الله[٦]، وقوله تعالى: ﴿**رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ**﴾ [سورة غافر: ١٥] أي: بأمره[٧].

- الزائدة، والزيادة في غير الموجب داخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو ما في الدار من رجل، فهي تفيد التنصيص على العموم؛ لأن ما في الدار رجل، محتمل لنفي الجنس على

(١) انظر: المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٢) انظر: الوراق، **علل النحو**، ٢٠٨/١.

(3) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص١٩٩.

(٤) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢٢٦/٢.

(٥) انظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١/ ٣٥٤.

(٦) انظر: المبرد، **المقتضب**، ١/ ٣١٩، الزجاجي، **حروف المعاني**، ص ٥٠.

(٧) انظر المصدر السابق.

العموم، ولنفي الواحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد [١]، وذهب ابن الحاجب إلى أنها تُعرف بحذفها وبقاء أصل المعنى على حاله، نحو ما جاءني أحدٌ[٢]، ويرد ابن إياز بأن هذا فيه نظر؛ لأن النحاة قسموا (مِنْ) الزائدة إلى قسمين:

أحدهما: ما ذكره ابن الحاجب وهي التي يكون دخولها كخروجها، كقول الشاعر:

وقَفْتُ فِيها أُصَيلالًا أُسائِلُها عَيَّتْ جَوَاباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[٣]

فلو أسقطت (مِنْ) لبقي العموم على حاله؛ لأن (أحداً) لا تستعمل إلا للعموم في النفي.

الآخر: أن يزول العموم بحذفها، نحو ما جاءني رجلٍ بل رجلان، ولا يجوز: ما جاءني من رجلٍ بل رجلان، والنكرة في سياق النفي تُعم عند الفقهاء، فجرى ذلك على منهاجهم، وقد ألغى الأخفش والكوفيون الشرط، فأجازوا زيادتها في الواجب، نحو جاءني من رجل، وحجتهم قوله تعالى: ﴿**يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [الأحقاف: ٣١] أي: ذنوبكم، وقولهم: كان من مطرٍ فخلَّ عني، أي: كان مطرٌ [٤]، وضعّفه ابن إياز؛ لجواز أن تكون مبعضة، أي: بعض ذنوبكم، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [سورة الزمر:٥٣]؛ لأنه يغفر بعضها لقوم، وجميعها لقوم آخرين؛ ولأن آية العموم لأمة محمد صلى الله عليه وسلم، والأخرى لأمة نوح عليه السلام، وخصت الأولى بخصائص ليست لغيرها، ويجوز أن تكون للتبيين، أي: قد كان

(١) انظر: المرادي، بدر الدين حسن، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣) ١/٥٣.

(٢) انظر: الرضي، **شرح الرضي**، ٤/ ٢٦٩.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو في النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، **ديوان النابغة الذبياني**، شرح: عباس عبد الساتر (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦) ص٩، وهو من شواهد المبرد، **المقتضب**، ٤/ ٤١٤، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢٧٥/٣، اللمع في العربية، ابن جني، ١/ ٦٧، أصيلاناً: عند الأصيل، العشي.

(٤) انظر: الخصائص، ابن جني، ١٠٦/٣، السيوطي، **همع الهوامع**، ٤٦٤/٢، ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص٢٠٠.

شيءٌ من مطرٍ[١].

الموضع العاشر: الكلام حول (مذ) و(منذ)[٢]، ويدلان على الابتداء في الزمن الماضي، نحو ما رأيته مذ سنة كذا، أي: ابتداء انتفاء الرؤية من تلك السنة، ويدلان على الظرفية في الحاضر، نحو ما رأيته مذ يومنا، أي: انتفاء الرؤية في يومنا هذا.

ويكونان اسمان إذا رُفع ما بعدهما، ولهما معنيان:

- الأول: بيان أول المدة، ويلزمها المعرفة المفرد، نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة، فالمعنى أن يوم الجمعة هو أول المدة التي انتفت فيها الرؤية.

- الثاني: بيان جميع العدد، ويلزمها المقصود بالعدد نحو، ما رأيته مذ عشرون يومًا[٣]، وهما مبتدآن، وما بعدهما الخبر؛ لأن معناهما الأمد إن كان الزمان حاضرًا، أو معدودًا[٤]، وهو اختيار أبو علي[٥]، وذهب إليه المبرد فقال: "فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبره، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء؛ لعلة تمكنها ، وأنها لا معنى لها في غيره"[٦]، وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنهما خبران وما بعدهما مبتدأ٧، وذكر ابن إياز أن هذا هو مذهب ابن جني[٨]، ولم أجد تصريحًا لابن جني بذلك فقال : "اعلم أن كل واحدة منهما يصلح أن تكون اسمًا رافعًا، وأن تكون حرفًا جارًا، والأغلب على (مذ) أن تكون اسمًا رافعًا، والأغلب على (منذ) أن تكون حرفًا جارًا"[٩]، ويذهب ابن الحاجب مع المذهب الأول [١٠]، ويرد هذا الرأي

(١) انظر: المصدر السابق، ص٢٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٣) انظر: المصدر السابق، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ١/ ٣٨٢.

(٤) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/ ٣٣٥.

(٥) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ٢١٣.

(٦) المبرد، **المقتضب**، ٣/ ٣٠.

(٧) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ١/٢٣٥.

(٨) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ٢١٣.

(٩) ابن جني، **اللمع**، ١/ ٧٥.

(١٠) انظر: الرضي، **شرح الرضي**، ٣/٢٠٨

كما ذكر ابن إياز، بأن المعنى واللفظ يأباه، فالمعنى؛ لأنك تخبر عن المدة بأنها يومان، وهذا خبر محقق، واللفظ؛ فلأن يومان نكرة، لا مصحح لها، فلا يستقيم أن يكون مبتدأ، وكون خبره اسم زمان مقدمًا عليه لا يسيغ ذلك، ويسيغه أن لو كان ظرفًا، فلو قلت: جميع المدة يومان، لم يستقم أن يكون (يومان) مبتدأ، وما تقدمه خبره، وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفًا[١]، ولم يوافق على كلامه ابن إياز فقال: (وفيه نظر)؛ لأن التقدير فيه بما (يومان) فيه مبتدأ، وما قبله خبره، وهو بيني وبين رؤيته يومان، ولو صرحت بهذا لم يكن الأمر إلا كما ذكر ابن جني، وأما مسوغ الابتداء هو أنهما في تأويل الظرف، وتقدما على النكرة[٢].

(١) انظر: ابن إياز، **قواعد المطارحة في النحو**، ص ٢١٤

(٢) انظر: المصدر السابق

الخاتمة

تناول البحث الآراء التي لم يوافقها ابن إياز في المقدمة الثانية (في العوامل) والمقدمة الثالثة (في المعمولات) وقد أظهر موقفه من آراء النحاة التي ذكرها وناقش المسائل الخلافية التي عرضها ابن إياز مع الاهتمام بالشواهد التي ساقها ابن إياز في كتابه: قواعد المطارحة في النحو:

نتائج البحث:

انتهى البحث إلى نتائج منها:

- استعمل ابن إياز العديد من العبارات للتعبير عن عدم موافقته للآراء النحوية التي وردت في كتابه ولم يوافقها، منها: وهذا ضعيف، غير لازم، وليّ فيه نظر، وهذا ادعاء لا ينهض بصاحبه، وهذا عجبٌ، وهذا غريبٌ، وهذا باطلٌ.

- قد يخالف ابن إياز جمهور النحاة، في بعض المسائل، ويذهب مذهب القليل منهم طالما أنه مقتنع برأيهم، نحو تأييده لرأي ابن السراج والفارسي في جواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها اقتصاراً، وترخيم (شاة) على القليلة غير ممتنع عنده كما قال أغلب النحاة، ومنع صرف (سحر) للتعريف والتأنيث كما ذهب ثعلب، ولم يوافق على المنع للعدل والتعريف على مذهب النحاة.

- لم يكن ابن إياز فيما ردّه من آراء مباعداً عن رأي أحد من العلماء، فلم تكن آراؤه بدعاً واختراعاً منه، بل هي رأي من سبقوه، نحو تشبيه (عسى) الفعل بـ(لعل) الحرف، وهو مذهب سيبويه، وعدم إعمال اسم الفاعل الماضي، وهو مذهب الجمهور، والقول ببساطة (لكن) كما ذهب البصريون، وغير ذلك.

- ردّ ابن إياز آراء بعض النحاة التي لم يقتنع بحكمها، نحو رده لرأي الفراء في كون (رويدًا) مختص بالعلم، ورده لرأي ابن الدهان في أن المصدر إن كان للحال، لا يصح التقدير بـ(أنْ)؛ لدلالتها على المستقبل، والتقدير كونه للحال يكون بـ(ما)؛ لأنها للحال، وغير ذلك.

- قد يرفض ابن إياز الحكم والرأي بدون تعليق، نحو الكلام عن الجهات الست وشبهها بأسماء الزمان، فرد ابن إياز كونها عامة، فـ(خلفك) يتناول كل ما يقابل ظهرك بلا نهاية،

كقولك قام زيدٌ، فهو متناول للماضي من الوقت الذي خُلقت فيه الدنيا إلى الوقت الحالي، ففيه نظر كما ذكر ابن إياز ولم يعلق.

- قد تُردّ العلة عند ابن إياز دون الحكم، نحو علة كون المميَّز لا يكون إلا اسمًا؛ لمشابهته المفعول، فرأي ابن إياز أن الشيء إذا شابه الشيء لا يجري مجراه، والأجود أن تكون العلة؛ لأنه إما أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو معرضًا لدخول (مِنْ) عليه...[١]، وعلة عدم جواز تقدم المستثنى بـ (إلا) على عامله، فذهب البصريون إلى المنع إلى؛ لعلة ضعف العامل، وفيه نظر كما ذكر ابن إياز، إذ كيف يكون العامل ضعيفاً وهو فعل....[٢]

أهم التوصيات:

العناية بكتاب (قواعد المطارحة في النحو) فهو من الكتب التي تحتاج إلى الدراسة من حيث:

- الشواهد السماعية عند ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو.
- علة مخالفة ابن إياز المذهب البصري في كتاب قواعد المطارحة في النحو.

(١) انظر: ص١٦ من البحث

(٢) انظر: ص١٨ من البحث

المراجع

١. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (د.ت) شرح المقدمة الكافية (ط١) تحقيق: جمال مخيمر. مكة، مكتبة الباز.

٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (١٤٠٨) الأصول في النحو(ط٣) تحقيق: عبدالحسين الفتلي. بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣. ابن إياز، جمال الدين الحسن بن بدر (١٤٣٤) قواعد المطارحة في النحو (د. ط) تحقيق: عبدالله عبدالقادر الطويل. بيروت، دار الكتب العلمية.

٤. ابن إياز، جمال الدين الحسن بن بدر(١٤٣٢) قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: يس أبو الهيجاء، شريف النجار، علي توفيق الحمد، الأردن، إربد، دار الأمل.

٥. ابن بشاذ، طاهر بن أحمد (١٩٧٧) شرح المقدمة المحسبة (ط١) تحقيق: خالد عبدالكريم. الكويت، المطبعة العصرية.

٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت) الخصائص (د.ط) تحقيق: محمد علي النجار. بيروت، دار الهدى

٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (١٤٠٥) سر صناعة الإعراب (ط١) تحقيق: حسن هنداوي. دمشق، دار القلم.

٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (د.ت) اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس. الكويت، دار الكتب الثقافية.

٩. ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (١٤٠٠) الأمثال (ط١) تحقيق: عبد المجيد قطامش. دمشق، دار المأمون.

١٠. ابن سيده، علي بن إسماعيل (٢٠٠٠) المحكم والمحيط الأعظم(ط١) تحقيق: عبدالحميد هنداوي. بيروت، دار الكتب العلمية.

١١. ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي (١٤١٩) اللباب في علوم الكتاب (ط١) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي معوض. بيروت، دار الكتب العلمية.

١٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٣٩١) المقرب (ط١) تحقيق: أحمد عبدالستار، عبدالله الجبوري. مكة المكرمة، الفيصلية.

١٣. ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٤٠٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح. العراق، إحياء التراث الإسلامي.

١٤. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (١٤٠٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، سوريا، دار الفكر.

١٥. ابن مالك، جمال الدين محمد (١٣٩٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري. بغداد، مطبعة العاني.

١٦. ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن (١٩٨٨) الرد على النحاة (ط٣) تحقيق: شوقي ضيف. مصر، دار المعارف.

١٧. ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت) لسان العرب (ط١) بيروت، دار صادر.

١٨. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله (١٣٩٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(ط٥) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (ط٥) بيروت، دار الجيل.

١٩. ابن هشام، عبدالله جمال الدين (١٩٨٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ط٦) تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دمشق، دار الفكر.

٢٠. ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت) شرح المفصل (د. ط) بيروت، عالم الكتب.

٢١. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (١٤٠٥) المسائل البصريات (ط٥) تحقيق: محمد الشاطر أحمد. مصر، مطبعة المدني.

٢٢. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (١٤٠٧) المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي. بيروت، دمشق، دار المنارة، دار القلم.

٢٣. أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد (١٤٠٣) المسائل العسكرية (ط١) تحقيق: محمد الشاطر. مصر، مطبعة المدني.

٢٤. الأخفش، سعيد بن مسعدة (١٤٣١) معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى قراعة

.مصر، مكتبة الخانجي.

٢٥. الأزهري، خالد الأزهري (د.ت) شرح التصريح على التوضيح (د. ط) مصر، دار إحياء الكتب العربية.

٢٦. الأعشى، ميمون بن قيس (١٤١٤) شرح ديوان الأعشى الكبير (ط٢) شرح: حنا نصر. بيروت، دار الكتاب العربي.

٢٧. الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (١٤٠٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه(ط١) تحقيق: زهير عبدالمحسن. الكويت، معهد المخطوطات العربية.

٢٨. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن (د.ت) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (د. ط) دمشق، دار الفكر.

٢٩. الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (١٤١٥) أسرار العربية (ط١) تحقيق: فخر الدين قدارة. بيروت، دار الجيل

٣٠. بابتي، عزيزة بابتي (١٤١٣) المعجم المفصل في النحو (ط١) بيروت، دار الكتب العلمية.

٣١. الباقولي، علي بن الحسين (د.ت) إعراب القرآن المنسوب للزجاج(ط١) تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت، القاهرة، دار الكتب الإسلامية.

٣٢. بحيري، سعيد حسن (١٩٨٩) أنواع التراكيب، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٣. البغدادي، عبدالقادر بن عمر (١٩٨٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب(ط١) تحقيق: محمد نبيل، اميل يعقوب. بيروت ، دار الكتب.

٣٤. ترزي، فؤاد حنا (١٩٦٩) في أصول اللغة والنحو. بيروت، دار الكتب.

٣٥. الجرجاني علي محمد (١٤٣٣) التعريفات(ط٢) تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت ، دار الكتاب العربي.

٣٦. حسن، عباس حسن (د.ت) النحو الوفي. مصر، دار المعارف.

٣٧. حلواني، محمد خير (١٩٧٩) أصول النحو العربي. اللاذقية، جامعة تشرين.

٣٨. الخوام، رياض حسن (١٤٣٥) نظرية العامل في النحو العربي (ط١) السعودية، منشورات مجمع اللغة العربية.

٣٩. الرضي، محمد بن الحسين (د.ت) شرح الرضي على الكافية (د. ط) تحقيق: يوسف حسن عمر. بنغازي، جامعة بنغازي.

٤٠. رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبدالله (د.ت) ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) (د. ط) عناية: وليم بن الورد. الكويت، دار ابن قتيبة.

٤١. الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق (١٤٠٦) حروف المعاني (ط٢) تحقيق: علي توفيق الحمد. بيروت، الأردن، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

٤٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (١٩٩٣) المفصل في صنعة الإعراب (ط١) تحقيق: علي ملحم. بيروت، مكتبة الهلال

٤٣. السامرائي، محمد فاضل (١٤٣٦) الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (ط١)دمشق، دار ابن كثير.

٤٤. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه (ط١) تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت، دار الجيل.

٤٥. السيد، عبدالحميد مصطفى (٢٠٠٢) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب(العدد٣،٤) مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨.

٤٦. السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن (١٤٢٤) معجم مقاليد العلوم (ط١) تحقيق: محمد إبراهيم عبادة. القاهرة، مكتبة الآداب.

٤٧. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (د.ت)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (د. ط) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . لبنان، صيدا، المكتبة العصرية.

٤٨. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع

الجوامع (د. ط) تحقيق: عبدالحميد هنداوي. مصر، المكتبة التوفيقية.

٤٩. الصايغ، محمد بن الحسن (١٤٢٤) اللمحة في شرح الملحة(ط١) تحقيق: إبراهيم الصاعدي. المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٥٠. الصفدي، صلاح الدين خليل (د.ت) الوافي بالوفيات (د. ط) تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. بيروت، ، دار إحياء التراث.

٥١. الصيمري، عبدالله بن علي (١٤٠٢) التبصرة والتذكرة (ط١) تحقيق: فتحي أحمد. دمشق، دار الفكر.

٥٢. ضيف، شوقي ضيف (د.ت) تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول(ط٢) مصر، دار المعارف.

٥٣. الطبري، محمد بن جرير (١٤٠٥) جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري) (د. ط) بيروت، دار الفكر.

٥٤. عبدالله، فاطمة عبدالرشيد (٢٠٢١) سمات منهج ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو. العراق: مجلة سر من رأى

٥٥. العكبري، عبدالله بن الحسين (١٩٩٥) اللباب في علل البناء والإعراب (ط١) ، تحقيق، عبدالإله النبهان .دمشق، دار الفكر.

٥٦. عيد، محمد عيد(١٩٨٩) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث (ط٤) القارة، عالم الكتب.

٥٧. الفراء، يحي بن زياد (١٩٨٠) معاني القرآن (ط٢) تحقيق: أحمد يوسف، محمد النجار. مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت) المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة. بيروت، عالم الكتب.

٥٩. المبرد، محمد بن يزيد(د.ت) المقتضب (د.ط) تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة. بيروت، عالم الكتب.

٦٠. المدني، محمد الطاهر (٢٠١٠) العوامل والمعمولات ونظرية العامل في النحو (العدد ١) مجلة جامعة سبها، المجلد التاسع.

٦١. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن القاسم (١٤٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك (ط١) تحقيق: عبدالرحمن علي. مصر، دار الفكر العربي.

٦٢. المرادي، بدر الدين حسن (١٤١٣) الجنى الداني في حروف المعاني(ط١) تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم. بيروت، دار الكتب العلمية.

٦٣. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (١٤٠٦) ديوان النابغة الذبياني (ط١) شرح: عباس عبد الساتر. بيروت، دار الكتب العلمية.

٦٤. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (١٤٠٦) ديوان النابغة الذبياني(ط١) شرح: عباس عبد الساتر. بيروت، دار الكتب العلمية.

٦٥. الوراق، محمد بن عبدالله (١٤٢٠) علل النحو(ط١) تحقيق: محمود جاسم الدرويش. الرياض، مكتبة الرشد.

٦٦. اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد (١٤٠٦) إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين (ط١) تحقيق: عبدالمجيد دياب. السعودية، شركة الطباعة العربية السعودية.